

بيان صحفي

التاريخ: ١٣ مارس ٢٠٢١

تي +44 (0) 20 7353 5005

و +44 (0) 20 7353 5553

DX 333 Chancery Lane

www.carter-ruck.com

- رفع أسرة الرئيس المصري الراحل مبارك من عقوبات الاتحاد الأوروبي بعد عشر سنوات
- عائلة مبارك ستستمر في إجراءاتها القانونية ضد مجلس الاتحاد الأوروبي وتدرس رفع دعوى مستقلة للحصول على تعويضات
- جمال مبارك: " والدي الراحل الرئيس مبارك ووالدتي لم يمتلكا أبداً أي أصول خارج مصر. بعد عشر سنوات من التحقيقات المستفيضة والتجاهل الواضح من قبل الاتحاد الأوروبي لحقوقنا الأساسية لم تكتشف سلطة قضائية واحدة في أي ولاية قضائية أجنبية، بما في ذلك في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أي انتهاك قانوني من أي نوع من قبلي أو من قبل أسرتي. إن قرار مجلس الاتحاد الأوروبي المتأخر برفع هذه العقوبات الغير القانونية، والذي يأتي بعد حكم محكمة العدل الأوروبية والذي أكد عدم مشروعيتها وكذلك بعد قرار المملكة المتحدة بالتأكد على افتقاد المبررات القانونية لأدراج أسرة الرئيس مبارك على قوائم العقوبات البريطانية، لا يمثل جبراً للضرر، بما فيه بسمعتنا، والذي سببته تلك العقوبات لي ولأسرتي. لذلك فإن معركتنا القانونية مع مجلس الاتحاد الأوروبي مستمرة من أجل الحصول على تأكيد قضائي إضافي بأن العقوبات كانت غير قانونية منذ البداية، وكذلك لمتابعة جميع السبل المتاحة للحصول على تعويضات للأضرار التي لحقت بنا من جراء تلك العقوبات. "

رفع مجلس الاتحاد الأوروبي من قائمة الأفراد المدرجين في قوائم العقوبات في إطار نظام العقوبات المصرية، رئيس مصر السابق الراحل محمد حسني مبارك. كما رفع مجلس الاتحاد الأوروبي من القائمة زوجة حسني مبارك، سوزان ثابت، وابنيهما علاء وجمال مبارك، وزوجتيهما هايدى راسخ وخديجة الجمال.

ويأتي هذا التطور بعد معركة قانونية بدأت قبل نحو عشر سنوات بفرض عقوبات على عائلة مبارك في ٢١ مارس ٢٠١١. ومنذ ذلك الحين تم تجديد التدابير التقييدية من قبل الاتحاد الأوروبي بشكل سنوي على أسرة مبارك.

وقد أكدت أسرة مبارك دائماً، استناداً إلى أدلة موضوعية مفصلة، أن فرض هذه العقوبات تجاهل حماية الحقوق الأساسية الخاصة بهم والمنصوص عليها في القانون الأوروبي والتي تم التأكيد عليها في سلسلة من القضايا التي فصلت فيها محكمة العدل الأوروبية.

كما أكدوا باستمرار أن مجلس الاتحاد الأوروبي ملزم قانوناً بالتحقق من أن الإجراءات الأساسية التي يستند إليها لفرض العقوبات يجب أن تحترم حقوقهم الأساسية المحددة والمنصوص عليها بميثاق الاتحاد الأوروبي؛ وهو مبدأ تم التأكيد عليه بوضوح من قبل المحاكم الأوروبية. وقد دأب مجلس الاتحاد الأوروبي على عدم الامتثال لهذا الالتزام القانوني. وكذلك فشل دوماً وعمداً في التدقيق والتحقق من الإجراءات القضائية المصرية التي أُتخذت ضد أفراد أسرة مبارك والتي أستند إليها الاتحاد الأوروبي كأساس لفرض العقوبات.

ولقد عانت أسرة مبارك من ضرر جسيم لسمعتها نتيجة للأدراج الغير قانوني لأفراد الأسرة على قائمة العقوبات من قبل الاتحاد الأوروبي طوال تلك السنوات.

وفي ٣ ديسمبر ٢٠٢٠ ألغت أعلى محكمة في الاتحاد الأوروبي، وهي محكمة العدل الأوروبية، العقوبات التي سبق فرضها على أسرة مبارك، وقضت بأن العقوبات كانت غير قانونية منذ البداية. وعلى وجه الخصوص، رأت المحكمة أن المجلس لم يتحقق من أن الإجراءات القضائية المصرية التي استندت عليها العقوبات قد تمت وفقاً للحقوق الأساسية لأفراد أسرة مبارك.

وفي مقابل هذا الحكم الفاصل، لم يكن من الممكن للمجلس أن يستمر في الإبقاء على العقوبات المفروضة على أسرة مبارك والتي لم تكن في جوهرها مختلفة عن تلك التي ألغاهها قرار محكمة العدل الأوروبية الأخير.

ومما لا شك فيه أن مجلس الاتحاد الأوروبي قد تم تذكيره بهذا الموقف مجدداً عندما قررت حكومة المملكة المتحدة في ١ يناير ٢٠٢١ عدم نقل أسماء أفراد أسرة مبارك من قائمة الاتحاد الأوروبي إلى قائمة عقوبات المملكة المتحدة المستقلة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ولقد أوضحت المملكة المتحدة فيما بعد أن هذا يرجع إلى أن هؤلاء الأفراد لم يستوفوا المعيار القانوني ذي الصلة لإدراجهم في تلك القائمة.

ولقد أحبطت أسرة مبارك علماً بما ورد في البيان الصحفي للمجلس الأوروبي في ١٢ مارس ٢٠٢١ و الذي خلصت فيه إلى أن نظام العقوبات المصرية "قد أدى الغرض منه". ولكن الواقع يثبت عكس ذلك تماماً. فلقد كان موقف أسرة مبارك، و الذي بنى على أدلة موضوعية تفصيلية، ومدعوماً الآن بقرارات محكمة العدل الأوروبية وحكومة المملكة المتحدة، بأن العقوبات المفروضة عليهم كانت غير قانونية وبالتالي لا يمكن أن تكون قد خدمت أي غرض مشروع.

وبالإضافة إلى ما تقدم، فلقد تم تكليف مكتب محاماة الأسرة بلندن، كارتر روك، بالاحتفاظ بحقوقها فيما يتعلق برفع دعاوى ضد مجلس الاتحاد الأوروبي للحصول على تعويضات نتيجة لإدراجه الخاطئ لأسرة مبارك في قائمة العقوبات وكذلك لسلوله غير المبرر تجاه الأسرة على مدى العقد الماضي. ويجرى النظر جدياً في هذا الإجراء المتعلق بالتعويض عن الأضرار، وسيبت فيه في المرحلة المناسبة.

ومن المؤسف بشكل خاص أن المجلس، بعد عشر سنوات، لم يجد من المناسب إخطار أسرة مبارك مباشرة بشطب أسمائهم من القائمة - بل كان عليهم أن يكتشفوا هذا التطور الهام من خلال وسائل الاعلام.

إن قرار مجلس الاتحاد الأوروبي برفع أسرة مبارك من قائمة العقوبات الأوروبية يعزز الموقف الذي دأبت الأسرة على التأكيد عليه منذ البداية.

وأضاف جمال مبارك، نجل الرئيس المصري الراحل مبارك، بالنيابة عن نفسه وعن أسرته:

"هذه العقوبات الغير القانونية فرضت على والدي الراحل الرئيس مبارك و على والدي على الرغم من أن أيًا منهما لم يملك أي أصول في الاتحاد الأوروبي، أو أي أصول خارج مصر. إن أبسط التحقيقات التي يجريها الاتحاد الأوروبي والسلطات الأخرى غير الأوروبية كانت ستكتشف هذه الحقيقة منذ البداية. وعلاوة على ذلك، وبعد عشر سنوات من الادعاءات الكاذبة والتحقيقات المستفيضة، لم تكتشف أي سلطة قضائية واحدة في أي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، ولا في أي ولاية قضائية أجنبية أخرى، أي انتهاك قانوني من أي نوع من قبلي أو من قبل أسرتي.

وإذ نرحب بقرار المجلس المتأخر برفع إدراجنا في قائمة العقوبات إلا أن هذا القرار لا يمثل أي جبراً للضرر الذي وقع على و على أسرتي. لذلك فإن معركتنا القانونية مع مجلس الاتحاد الأوروبي مستمرة بهدف الحصول على تأكيد قضائي إضافي بأن تلك العقوبات كانت غير قانونية منذ البداية وكذلك لسلك كل الطرق الممكنة للحصول على تعويضات من مجلس الاتحاد الأوروبي.

وتهدف العقوبات التي يفرضها المجلس الأوروبي إلى تحقيق الأهداف المحددة في معاهدة الاتحاد الأوروبي. وفي الواقع فإنها تندرج ضمن النطاق الواسع لأهداف وغايات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي. واستناداً إلى خبرتي السابقة في مجال الخدمة العامة فإنني أتفهم تماماً رغبة المجلس في الحفاظ على علاقة داخلة ووثيقة مع مصر. وهذا هدف جدير بالثناء للغاية في مجال السياسة العامة للاتحاد الأوروبي. كما أنه هدف يعود بالنفع المشترك على الاتحاد الأوروبي وكذا على مصر، وأنا كمصري أؤيد بشدة هذه السياسة.

والواقع أن الرئيس مبارك نفسه عمل بلا كلل طوال فترة ولايته لتعزيز هذا التعاون والعلاقة الوثيقة مع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. كما أن هذا التعاون له نفس الأهمية الاستراتيجية اليوم، إن لم يكن أكبر، لما كان عليه الحال خلال سنوات حكم الرئيس مبارك. وهذا بصفة خاصة بسبب التحديات الخطيرة التي تواجه المنطقة والعالم بأسره.

ومع ذلك، ومع كل الاحترام الواجب لمؤسسات الاتحاد الأوروبي، فيجب ألا يتم تنفيذ تلك السياسة بطريقة غير قانونية. إن حماية الحقوق الأساسية هي الركيزة التي تستند إليها إلى حد كبير السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، كما هو الحال في مجمل سياسات الاتحاد الأوروبي بل وفي كيان الاتحاد الأوروبي ذاته. ومن الأهمية بمكان أن يضع مجلس الاتحاد الأوروبي هذا في الاعتبار عند فرض أي عقوبات. إن النهج الذي اعتمده مجلس الاتحاد الأوروبي تجاهي وتجاه أسرتي على مدى السنوات العشر الماضية ينبغي أن يثير قلقاً بالغاً لدى المجتمع الدولي".

تقوم إدارة القانون الدولي في كارتر روك، بقيادة شريكه غاي مارتن، مع كبار مساعديه تشارلز إندري سميث وفرانسوا هولمي، بتقديم المشورة لعائلة مبارك فيما يتعلق بتدابير العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠١٣. كما تم تمثيل عائلة مبارك من قبل المراجع المستقل لتشريعات الإرهاب اللورد أندرسون من إيبسويتش KBE QC، وكذلك من قبل بريان كينيلي QC وجايسون بوجوي من بلاكستون تشامبرزز. وقال غاي مارتن:

"إن قرار المجلس، وإن كان متأخراً، يمثل معلماً كبيراً في معركة عائلة مبارك التي دامت ١٠ سنوات ضد هذه العقوبات المفروضة بشكل غير قانوني. ومع أنه من المؤكد أن القوة التي تفرضها العقوبات هي أداة بالغة الأهمية في ترسانة واضعي السياسات الخارجية، فمن الأهمية بمكان أن تمارس سلطة العقوبات على

نحو مسؤول ووفقا لسيادة القانون. ومن المؤسف حقا أن هذه المعايير لا تتحقق في بعض الحالات، بما في ذلك هذه الحالة.

وعلى الرغم من قرار المجلس المرحب به اليوم فإن أسرة مبارك تعتزم وعن حق مواصلة إجراءاتها أمام المحاكم الأوروبية من أجل الدفاع عن موقفها واستعادة سمعتها التي عانت من ضرر جسيم نتيجة لتلك العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي. وسوف نقدم لهم المشورة بشأن جميع سبل الحماية القانونية المتاحة لهم بما في ذلك إمكانية رفع دعاوى تعويض ضد مجلس الاتحاد الأوروبي بسبب الطريقة التي تعامل بها مع أسرة مبارك على مدى العقد الماضي".

يجب توجيه جميع الاستفسارات إلى غاي مارتن أو تشارلز إندريبي سميث على + 5005 7353 20 44 وعلى charles.enderbysmith@carter-ruck.com و guy.martin@carter-ruck.com

روابط إلى قرار محكمة العدل الأوروبية:

<https://www.brickcourt.co.uk/news/detail/egypts-assurances-insufficient-for-eu-sanctions>

<https://www.blackstonechambers.com/news/mohamed-hosni-elsayed-mubarak-and-others-v-council-european-union>

رابط البيانات الصحفية الصادرة نيابة عن أسرة مبارك:

<https://www.carter-ruck.com/news/read/eu-court-of-justice-annuls-sanctions-imposed-on-former-egyptian-president>